

مخفى قيل بالارض البليغ وانما قيد الفعل وشبهه بالوحدة لانها
ليست ان بانفردا هما تارة وذلك كما في قام زيد من اسناد التثنية
وصح الى زيد وكما في زيد قائم ابوه من نسبة القيام وحده
الى الاب وقد يستبان مع شيخي آخر كما في زيد قام ابوه زيد
قام ابوه من نسبة قيام الاب الى زيد فاحترز بقيد الوجوه
عما اسند اليه الفعل او شبهه مع شيخي آخر مثل زيد في قوله
زيد قائم ابوه وزيد قائم ابوه فانه مبتدأ ما بعده خبره واقا
زيد في تخويل قام فقد ذهب الجهد الى انه ليس بفاعل بيا
علم ان المسند الى زيد هو القيام المسند الى الضمير دون القيام
وصح قياسا على نحو الزيدان فاما والزيدون فاهو ولا تقا
فهم تحقق التأكيد في مثل زيد قام بخلاف مثل قام زيد
وليس ذلك التأكيد الا التوكيد الاستناد فيه فيكون خليقا
عن التعريف بالبعد المذكور ويخرج عن تعريف الفاعل
بقيد الاستناد اليه الفاعل باسرها لعدم الاستناد اليها وما
مرفوع باب كان فخرج عن الفاعل لان الاستناد بحسب اللفظ
اليه فاما دايم الكلام به لان الاستناد بحسب المعنى الى
مضمون الجملة كما سيأتي ولذلك جرت العادة بتسمية باسم
باب كان وكذلك مفعول مالم يسم فاعله غير خارج عن الفاعل
لان هو الذي اسند اليه الفعل المجهول بحسب الاحكام اللفظ
وكذلك بحسب المعنى مسند الى زيد لا محالة فاعل مالم يسم
نظر الى نسبة الفعل اليه نسبة استنادية محصلة الكلام بحسب
السكون عليه وان كان مفعولا لغيره بالنظر الى كونه مفعولا
وما يقال فيه من حذف الفاعل واقامة المفعول مقامه هو

بيان

بيان طريق العدول عن صفة المعلوم الى حقيقة المجهول
لانما خرج الكلام اولا على الوب ذكر الفاعل ثم ذكر الفاعل
وجعل المفعول ناسخا عنه وهو ظاهر وذكر في الرضي ان
جعل مفعول مالم يسم فاعله داخل في باب الفاعل
فذهب الشيخ عبد القاهر والزمخشري وذهب آخرون
الى خروج ماله وخلافه لفظي راجع الى انه هل يقال
له في اصطلاح النحاة فاعل اولا وليس خلافا معنويا
وتأخر عن فعل مقسمه وقد فهم اصله على كل فضلا
يجب تأخير الفاعل عن فعله حتى لو تقدم ذكر ما
هو الفاعل بحسب المعنى على الفعل بقيد فيه لم يكن
الاستناد الى ذهب الظاهر ولا يظهر لغيره الا كما في نحو
زيد قام والسبب في وجوب تأخير الفاعل على ما تقدم
عندي هو ان الفاعل معين ومفسر كاول عليه الفعل على
وجه العموم وهو الزات التي يقوم بها الحدث فالك
اذ اطلقت ضرب فهم من حيث منسوب الى ذات ما
فاضح الى ذكر ما يفسر تلك الذات فذكر الفاعل لذلك
العرض فوجب تأخيره في الذكر بما يدل عليه ضرورة وجوب
تأخير المفرد لعين ما ذكرناه كان احتياج الفعل الى الفا
على شد وانحصاره آياه اقدم من اقتضائه لسائر
المعولات فكان الاصل في الفاعل ان يلي فعله ويتقدم على
سائر معمولاته المسماة بفضلات لتمام الكلام بدونها
وجاز الكون عنها بجواز عصي مولاه زيد وقيل
يقال عصي مولاه زيدا بفتح زاء يعني ان الفاعل لما